جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences
كلية العلوم الإستراتيجية

الفقر والبطالة والأمن في المحيط العربي

إعـــــداد
د. علي بن إبراهيم الحمد النملة

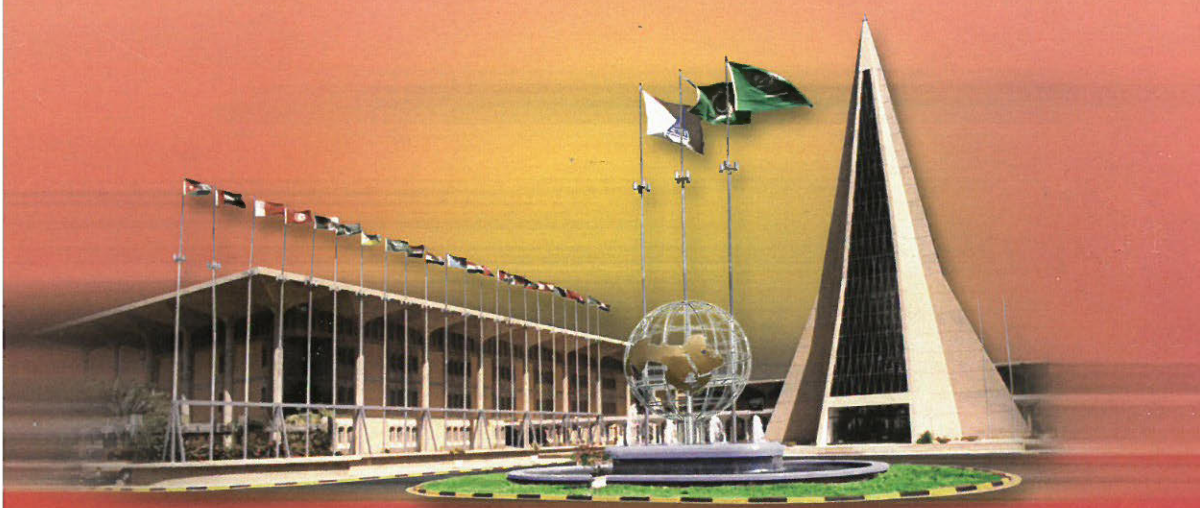

الرياض
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

كلية العلوم الإستراتيجية

كراسات إستراتيجية رقم (١)

الفقر والبطالة والأمن في المحيط العربي

د. علي بن إبراهيم الحمد النملة

الرياض

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

شبكة الألوكة - قسم الكتب

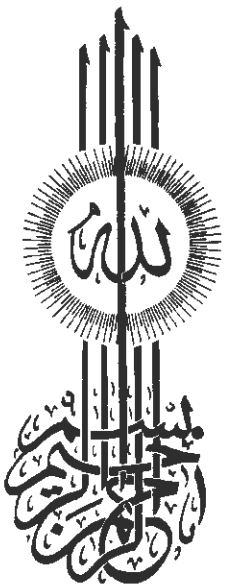
بسم الله الرحمن الرحيم

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المحتويـــــــات

المدخـــل ٣
الوقفة الأولى: مفهومات الفقر والبطالة ٦
الوقفة الثانية: الفقر والإرهاب ١٢
الوقفة الثالثة: البطالة والمعلومة ١٥
الوقفة الرابعة: البطالة والعولمة ١٩
الوقفة الخامسة: البطالة والخصخصة ٢٧
الوقفة السادسة: البطالة في البلاد العربية ٢٩
الوقفة السابعة: أسباب البطالة ٣٣
الوقفة الثامنة: البطالة العربية بالأرقام ٣٥
الخاتمـــة ٤٢
المراجـــع ٤٣

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفَقرُ والبَطالةُ والأَمنُ في المحيط العربي

المدخل

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

الأمن المحلِّي والإقليمي اليوم مرهون بتوافر عناصر الأمن الرئيسة، سواءٌ أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية. وهذه العناصر الثلاثة هي محطُّ تركيز الخطَّة الأمنية العربية التي يستحسن أنْ ترقى إلى أنْ تكون استراتيجية أكثر من كونها خطَّة، منذ أنْ أقرَّها مجلس وزراء الداخلية العرب في بغداد في ربيع الأول ١٤٠٤هـ، وكذا إقرار خطَّة عربية أمنية وقائية في الدورة الثالثة للمجلس المنعقد في تونس خلال الفترة من ٩ ـ ١١ ربيع الأول ١٤٠٥هـ، كما تمَّ في الدورة الرابعة للمجلس إقرار الخطَّة الأمنية العربية. والمعلوم أنَّ مجلس وزراء الداخلية العرب يحدِّث الخطَّة الأمنية العربية، ويعرض تحديثاتها على الوزراء في اجتماعاتهم الدورية التي عُقدت في لبنان العام ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م. ثم في تونس سنة ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

واقع الحال أنَّ البيئة العربية تعاني من تقصير في هذه العناصر الرئيسة الثلاثة على تفاوت بينها في مدى التقصير. فالسياسة التي ترعاها جامعة الدول العربية والاتِّفاقيات الثنائية بين البلاد العربية تعاني من اختراقات بحكم التوجُّهات الفكرية للممارسة السياسية لبعض البلاد العربية، التي جعلت من طبيعتها أو من أسرار وجودها ـ إنْ شئتم ـ الخلاف بين دول الجوار. ولا تكاد توجد دولتان عربيَّتان متجاورتان لا يوجد بينهما خلاف على قضايا معلَّقة يمكن الجزم بأنها من مخلَّفات الاحتلال الذي جثم على

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الأمَّة العربية ردحًا من الزمان، وما خرج إلا بعد أنْ زرع بذور الشقاق بين الحكومات العربية وإنْ لم يوفَّق إلى بذر النزاع بين الشعوب.

أدَّى هذا الوضع المتأزِّم مع أوضاع أخرى إلى التأثير على مفهوم الحرِّية المنضبطة لانتقال العمَّال بين الدول العربية التي انقسمت إلى دول مرسلة للعمالة ودول مستقبلة لها. وساعد على ذلك عوامل اقتصادية واجتماعية يأتي على رأسها الفقر والبطالة اللذان قد يفضيان إلى اختراق الخطط الأمنية.

لحساسية الخوض في السياسة يتجنب هذا البحث المزيد من التفصيلات؛ لئلاَّ تحمَّل من سوء الفهم ما لا تحتمل، لا سيَّما أنَّ للتحليلات السياسية فرسانَها المتخصِّصين المدركين ما لا يدركه كثير من المفكِّرين وإنْ زعموا أنهم يدركون، وأننا نحن العرب قد دأبنا على تحميل السياسة والسياسيين جُلَّ مشكلاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون أنْ يَظهر على بعض الشعوب العربية ما يعين السياسة على تحقيق الرفاه الاجتماعي. وأكاد أجزم أنَّ تسييس القضايا الاجتماعية قد أسهم في صعوبة التغلُّب عليها.[1]

تُستخدم القوى العاملة كذلك داخليًّا من قبل بعض الأحزاب السياسية في دول المصدر، على أنَّها ورقة مساومات انتخابية، وذلك عندما تظهر أصوات لأحزاب المعارضة تدعو إلى إيقاف إرسال العمَّال خارج البلاد، أو إيقافها عن بلد مستقدم بعينه؛ بحُجج تهيئة بيئة عمل أفضل. وما أنْ تزول الحملة الانتخابية حتى يخفُت هذا الصوت، بل ربَّما أصبح طرفًا في الدعوة إلى تكثيف إرسال العمَّال إلى البلاد التي كان يدعو إلى وقف الإرسال لها أثناء الحملة!

---

(١) انظر: جلال أمين. العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي ١٧٩٨ ـ ١٩٩٨م. بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، ١٩٩٩م. ص ٥٥ـ ٥٧.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تهيئة بيئة عمل أفضل مطلبٌ ملحٌّ وتُعالَج فنيًّا من خلال القنوات المؤثِّرة بين دول المصدر ودول المستقدِم، بحيث تعالج بمهنية فنية، فلا تؤثِّر هذه المواقف السياسية على البعد الاجتماعي والاقتصادي لاستقدام العمَّال، لاسيَّما إذا كان العمَّال لا يتفقُّون أنْ يكونوا ورقة مزايدات سياسية؛ لإحراج الحزب الحاكم.

على أيِّ حال فإنَّ هذا يوحي بقدر من ضعف الوعي السياسي، واختلاط الممارسة الديموقراطية من خلال الأحزاب بتصفية الحسابات الحزبية، كلُّ ذلك على حساب العامل الذي ينطلق إلى دول الاستقدام ليعمل، وليكسب بالحلال، فيعيش ويعيِّش من ورائه أهلَه وذويه، ومجتمعَه بعد ذلك في دولة المصدر.

هذه التجربة السياسية تؤدِّي إلى ضعف الاطمئنان من دولة المصدر والمستقدم على حدٍّ سواء، فتتأثَّر حركة العمَّال، ما يتعارَض مع تطلُّعات منظمة العمل العربية في فتح قنوات للعمَّال العرب داخل البلاد العربية، ومن ثمَّ الحدّ من هجرة العمَّال العرب إلى البلاد الغربية، وقد حاولت منظَّمة العمل العربية إصدار استراتيجية انتقال العمَّال العرب في دورتها السنوية سنة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م تحكم هذا النمط من التبادُل الحيوي بين الدول العربية، الأمر الذي يرتضيه المواطن العربي لو سارت الأمور من منطلقها الفني البحت، بعيدًا عن المؤثِّرات السياسية التي طالما عصفت بالأمة وأنستها ما هو مشترك بينها.[1]

---

(١) علي بن إبراهيم النملة. العولمة وتهيئة الموارد البشرية في منطقة الخليج العربية. ط ٢. الرياض: المؤلف، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م. ص ١٧٦. وعلى هذا المرجع تتَّكئ معظم معلومات هذه الورقة.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الوقفة الأولى: مفهومات الفقر والبطالة

كثُرت تعريفاتُ الفقر وتشعَّبت، وجرى تقسيم الفقر إلى المدقع والمطلق والنسبي. والفقير بتعريف موجز جدًّا هو من لا يجد قوت يومه.(١)

يدخل في الحديث عن الفقر الحديث عن البطالة،(٢) مرورًا بالنظرة الفلسفية التي تجادل في أيِّهما محفِّز للآخر: الفقر يسبِّب البطالة، أم البطالة تسبِّب الفقر.(٣) فالفقر يعني ضعف القدرة على التدريب والتأهيل، وبالتالي ضعف فرص الحصول على العمل. والبطالة تعني قلة ذات اليد، وبالتالي الدخول في دوامة الفقر، ومنها ضعف القدرة على الانخراط في مؤسَّسات التدريب والتأهيل المهني للحصول على عمل مناسب.(٤)

كما أنَّ للبطالة تعريفاتٍ عدَّة، ومنها ذلك التعريف الذي تبنَّاه برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي على أنَّه: «كلُّ الأفراد فوق سن معيَّنة ممَّن لا يعملون

---

(١) انظر: صالح بن مُحَمَّد الصغيِّر وعلي بن إبراهيم النملة. مواجهة الفقر: المشكلة وجوانب المعالجة. الرياض: المجلة العربية، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م. ص ٣٨. (سلسلة كتيب المجلة العربية؛ ٩١).

(٢) انظر: سلوى الخطيب. الإرهاب: الأسباب والدوافع. ص ٧٤ ـ ٩٧. والنص من ص ٩٠ ـ ٩١. في: مجموعة من المفكِّرين. السعوديُّون والإرهاب: رؤية عالمية. الرياض: دار غيناء، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م. ص ٥٥٩.

(٣) انظر: علي بن إبراهيم النملة. العمل الاجتماعي والخيري في منطقة الخليج العربية: التنظيم ـ التحدِّيات ـ المواجهة. الرياض: المؤلِّف، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م. ص ٢٤٥.

(٤) انظر: علي بن إبراهيم النملة. فكر التصدِّي للإرهاب: وقفات مع المفهوم والأسباب والأوزار. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م. ص ١١٣.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بأجر أو لحسابهم الخاص والمتوفِّرين للعمل واتَّخذوا خطوات محدَّدة؛ بحثًا عن عمل بأجر أو لحسابهم الخاص».[1] وذكروا للبطالة أنواعًا منها البطالة السافرة والمقنَّعة والدورية والاحتكاكية والهيكلية والموسمية.[2] وأوصلها أحد الباحثين إلى عشرة أنواع،[3] وأضيف إليها البطالة الاجتماعية ـ على ما سيأتي بيانه.

المعتمد من هذه التعريفات في هذه الورقة هو التعريف الذي تبنَّته منظَّمة العمل الدولية الذي يتلخَّص في البحث عن العمل والرغبة فيه والتأهيل له. وهذه هي البطالة الاقتصادية التي تدور حولها النقاشات وتبنى عليها الاستراتيجيات والخطط والقرارات.[4]

يؤكِّد خبراء التأهيل أنَّ البطالة تتضاءل أمام التأهيل والخبرة، إذ «تواجه كثير من الشركات صعوبة في إيجاد المشتغلين المؤهَّلين الذين يعوَّل عليهم في مجالات اختصاصهم. ولا يوجد بين صفوف الفئات المؤهَّلة و«الغالية» من العاملين عاطلون عن العمل بصورة عامَّة».[5]

---

(١) انظر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١: توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية. القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠١م. ص ٢٥٦.

(٢) انظر: سيِّد عاشور أحمد. مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٨م. ص ١١ ـ ١٢.

(٣) انظر: عبد ربِّ النبيّ علي أبو السعود الجارحي. الحلُّ الإسلامي لمشكلة البطالة. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ٢٠٠٤م. ص ١٧ ـ ٢٠.

(٤) انظر: سيِّد عاشور أحمد. مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي. مرجع سابق. ص ١١ ـ ١٢.

(٥) انظر: نورمان فان شربنبرغ. فرص العولمة: الأقوياء سيزدادون قوَّة، تعريب حسين عمران. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م. ص ١٨٠.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

على أنَّ لدينا في المنطقة العربية بالإضافة إلى البطالة الاقتصادية نوعين آخرين من البطالة؛ أحدهما البطالة الهيكلية والآخر البطالة الاجتماعية، فالبطالة الهيكلية هي أنْ يشغل الوافدون الوظائف التي يبحث عنها المواطنون، والبطالة الاجتماعية هي أنْ يرفض المواطنون شغل أعمال بعينها تتَّفق مع مفهوم العمل اللائق لأسباب تتعلَّق بالعادات والتقاليد الاجتماعية التي تعفُّ عن بعض الأعمال وتنظر لها نظرةً دونية مهما كانت لائقة،[1] أو قد لا يقبلون أعمالاً في مناطق من البلاد يرون أنها نائية أو أنها في رقعة جغرافية بعيدة عن الأهل والأقارب.[2]

ولذا ظهر جدل علمي «أكاديمي» اجتماعي حول الفقر والبطالة في مسألة أيِّهما المؤثِّر بالآخر، إذ إنَّ هناك من يقول إنَّ الفقر أثرٌ من آثار البطالة، وهناك من يقول إنَّ البطالة أثرٌ من آثار الفقر.

يرى الفريق الأوَّل أنَّ البطالة نتيجةٌ للفقر بغضِّ النظر عن وجود قوى بشريَّة مؤهَّلة، ولكنها لا تجد فرص العمل التي تتعيَّش منها وتبرز إمكاناتها المهارية، فما فائدة التأهيل إذا كان سوق العمل لا يستقطب المؤهَّلين؟

ويرى الفريق الثاني أنَّ الفقر لا يتيح فرص التدريب والتأهيل بسبب تكلفته الماديَّة. ومن ثمَّ فإنَّ الضعف في التدريب والتأهيل أو عدم توافره يزيد من فجوة الفقر. في الوقت الذي تؤكِّد فيه الدول العربية المستقدمة

---

(١) انظر: إمارة منطقة المدينة المنوَّرة. البطالة: الأسباب وطرق المعالجة. ط ٢. المدينة المنورة: الإمارة، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م. ص ١٠٥ ـ ١١٠.

(٢) انظر: محمد عبدالله البكر. أثر البطالة في البناء الاجتماعي: دراسة للبطالة في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت. مج ٣٢ ع ٢ (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

على ضرورة التأهيل لشغل الوظائف الفنية والمهنية والإدارية، ولذلك تراها تدرِّب أبناءها مجَّانًا، بل ربما كافأتهم على التدريب.

وكلا الرأيين على صواب، بحسب المواقف والمواقع. مع أنَّ التأهيل مع ندرة الفرص مدعاة إلى الدخول في سوق العمل، وعدمه مدعاة إلى تجاهُل غير المؤهَّلين وعدم الالتفات إليهم. ولا عبرة للنظرة المثالية التي تطالب أرباب العمل بتدريب غير المتدرِّبين من باب تحقيق المسؤولية الاجتماعية، وإنْ نزعت بعض المؤسَّسات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والمقاولات والتجارة والخدمات إلى إنشاء مراكز تدريب ملحقة بمنشآتهم الصناعية أو التجارية أو الخدمية، ولكنهم يعانون من تسرُّب المتدرِّبين قبل أنْ ينهوا البرنامج التدريبي، ومن ينهي البرنامج قد لا يعمل في المنشأة التي درَّبته، بل قد يذهب إلى منشأة منافسة هي التي تجني ثمار تدريبه.

ومع هذه العقبة المعتبرة لدى رجال الأعمال إلا أنَّ فئةً معتبرة منهم، لكنها ليست كثيرة، قد أخذت هذه العقبات بعين الاعتبار، وطفقت تبحث عن حلول لها بإشراك الحكومات في التغلُّب عليها ولو بالحدِّ منها دون القضاء عليها بالضرورة. ولذلك سعت هذه المنشآت إلى دعم منظومة البرامج الموجَّهة نحو التخفيف من الظروف الانتقالية التي تواجه الاقتصاديات المتغيِّرة، ومن أمثلة تلك البرامج الصناديق الاجتماعية للتنمية، مثل الصندوق الاجتماعي المصري للتنمية وصندوق التضامن الوطني بتونس،[1] وبنوك التسليف والإقراض الحسن والصناديق الخيرية لمعالجة الفقر (كالصندوق

---

(١) انظر: حسن شخاترة وآخرين. البطالة والفقر: واقع وتحديات، الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان. تحرير خالد الوزني. عمَّان: مؤسسة عبدالحميد شومان، ٢٠٠٠م. ص ٢٦٠.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الخيري الوطني) وصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» في حال المملكة العربية السعودية، ومشروع «سند في عُمان والصناديق الأخرى ذات الطابع الخيري، مثل صندوق المئوية وصندوق عبداللطيف جميل وبرامج التدريب المهني والتدريب التحويلي الموائم لسوق العمل وبرامج الأسر المنتجة والمشروعات الصغيرة،[1] التي تهدُف في مجملها إلى التخفيف من مشكلات البطالة والعوز في تلك المراحل الانتقالية، على اعتبار أنَّ البطالة إفراز من إفرازات الفقر.[2]

وتُعدُّ البطالة أحدَ مواطن الفقر التي يمكن أنْ تحصر في المواطن الآتية:

١ ـ النساء بوجه عام، والمرأة العاملة بوجه خاص، حتى ليرمز إلى الفقر في بعض الثقافات بصورة امرأة، كما يتحدَّثون عن «ظاهرة تأنيث الفقر».[3]

٢ ـ الأطفال وصغار السن.

٣ ـ كبار السن.

٤ ـ المعوْقين.

٥ ـ العاطلين عن العمل، والعمَّال غير الماهرين.

---

(١) انظر: زياد أبو الفحم. دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة العربية. الإمارات العربية المتَّحدة: ثقافة، ٢٠٠٨م. ص١٣١.

(٢) انظر: حسن شخاترة وآخرين. البطالة والفقر: واقع وتحدِّيات، الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان، تحرير خالد الوزني. مرجع سابق. ص ٢٦٠. وانظر أيضًا: علي ابن إبراهيم النملة. العولمة وتهيئة الموارد البشرية في منطقة الخليج العربية. مرجع سابق. ص٢١٣.

(٣) انظر: باتر محمد علي وردم. العولمة ومستقبل الأرض. مرجع سابق. ص ١١٤ ـ ١١٦.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٦ ـ العمَّال المهاجرين.[١]

مع التوكيد هنا على التفريق بين العمَّال المهاجرين والعمَّال المؤقَّتين الذين يعملون بعقود محدَّدة.[٢]

هذا مفهومٌ للبطالة أوسع من التعريف المهني المباشر لها. «فالذي لا يعمل هو في حالة بطالة، لا نقلِّل من شأنها، ولكن الذي يعمل تحت إجبار الاحتياج ولا يربطه بعمله إلا المقابل المادِّي هو أيضًا في حالة بطالة من نوع آخر لا يقلُّ خطورة في معناه وأبعاده وعواقبه الاجتماعية والنفسية».[٣]

أمَّا إذا أردنا تطبيق ذلك على المنطقة العربية فإنَّ مفهوم البطالة الذي وضعته منظمة العمل الدولية، المتمثِّل في رغبة العامل في وجود عمل يملك العامل التأهيل لـــه ويبحث عنه فلا يجده فقد لا ينطبق موضوعيًا على وجود عدد من الباحثين عن العمل من المواطنين العرب، ذلك لافتقار بعضهم إلى الرغبة في العمل، وافتقار فئة ثانية إلى التأهيل والتدريب المفضي للعمل، وحاجة البقية إلى الجدِّية في البحث عن العمل، وانصراف فئة رابعة وهي الأغلبية إلى العمل الحكومي؛ حيث الأمان الوظيفي من جهة، وحيث التساهُل في قياس الإنتاجية من جهة ثانية، وحيث التهاوُن في تطبيق مبدأ الثواب والعقاب من حيث الانضباطُ في العمل من جهة ثالثة؛ وحيث

---

(١) انظر: المركز العربي السويسري لبحوث التشغيل وحقوق الإنسان في العمل. كارثة الفقر في العالم العربي وأثرها في حقوق الإنسان في العمل (الواقع والحلول). جنيف: المركز، د. ت. ص ٣٩ ـ ٥٦.

(٢) انظر: علي بن إبراهيم الحمد النملة. العولمة وتهيئة الموارد البشرية في منطقة الخليج العربية. مرجع سابق. ص ٢١٣.

(٣) انظر: منى حلمي. الحبُّ في عصر العولمة. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٩م. ص ٣٥. (سلسلة اقرأ؛ ٦٤٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تعشعش البيروقراطية المهلكة للمهارات والمبادرات، ما أدَّى إلى اتِّهام الوظيفة الحكومية بأنَّها مرتع للبطالة المقنَّعة.[١]

يأتي هذا الاحتراز توكيدًا على تعريف البطالة الذي تبنَّاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ السابق ذكره ـ.[٢]

مع هذا لا بُدَّ من التسليم بوجود بطالة في المنطقة العربية بين الشباب، وأنَّ على دول المنطقة اتِّخاذ التدابير المناسبة «لتنسيق الحماية من البطالة فيها في سياستها في مجال العمَّال، وتحرص لهذا الغرض على أنْ يُسهم نظام الحماية من البطالة فيها، لاسيَّما طرائق تقديم إعانات البطالة، في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرِّية، وألاَّ يكون من أثرها عدم تشجيع أصحاب العمل على عرض عمالة منتجة، والعمَّال عن البحث عن هذه العمالة».[٣]

الوقفة الثانية: الفقر وزعزعة الأمن

الحديث عن الفقر مثلاً على أنه سببٌ من أسباب زعزعة الأمن هو حديث فيما يبدو عن ناتج وأثر لا عن سبب. فالفقر ناتجٌ لعدَّة عوامل، وتسهم الظروف الحاليَّة في تفاقُم مشكلته لا في الوصول إلى حلول ناجعة له.

---

(١) انظر: سيِّد عاشور أحمد. مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي. مرجع سابق. ص ١١ ـ ١٢.

(٢) انظر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١: توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية. القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠١م. ص ٢٥٦.

(٣) نصٌّ من المادَّة الثانية من الاتِّفاقية الدولية ذات الرقم (١٦٨) لعام ١٩٨٨م، والتوصية ذات الرقم ١٧٦ من العام نفسه، بشأن تعزيز العمالة والحماية من البطالة. انظر: عدنان خليل التلاَّوي. القانون الدولي للعمل: دراسة في منظمة العمل الدولية ونشاطها في مجال التشريع الدولي للعمل. جنيف: المكتبة العربية، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م. ص ٣٦١ ـ ٣٦٢.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ويقول الخبير الاقتصادي أحمد السيد النجار رئيس تحرير تقرير الاتِّجاهات الاقتصادية بمركز الدراسات بالأهرام: «وفي اعتقادي أنَّ أحدَ أهمّ أسباب بروز ظاهرة «الجماعات المتطرِّفة» في العالم العربي، هو تفشِّي البطالة، ولو لم تكُـن البطالة، ما كان هناك تطرُّف أبدًا، ولك أنْ تعلم أنْ البطالة في العالم العربي هي الأعلى عالميًا؛ إذ إنَّ هناك ما يقرب من ٢٠ مليون مواطن عاطل، وهذا الرقم مهول وضخم جدًّا، وما لم يكن هناك حلٌّ فستكون النتيجة كارثية بكل ما تعنيه هذه الكلمة، ولهذا فيجب النظر إلى البطالة على أنها «قضيَّة أمن قومي»، يجب تكاتُف الجميع لصدِّها والعمل على حلِّـها، لأنَّ الجميع سيُضارُّ منها».[1]

مع هذا فالفقر وحده ليس محفِّزًا للعمليات الإرهابية المحلِّية أو الإقليمية أو الدولية دائمًا؛ إذ إنَّ الدراسات المتتالية على منفِّذي العمليات الإرهابية تثبت أنَّ هذا العامل لا يكوِّن دائمًا هاجِسًا دافعًا لهذه العمليات[2] وهناك من يستبعد الفقر دافعًا من دوافع أحداث يوم الثلاثاء ٢٢/ ٦/ ١٤٢٢هـ الموافق ١١ سبتمبر ٢٠٠١م[3] دون إغفال أنَّ للبطالة والفقر أثرًا بارزًا في بعض العمليات الإرهابية في بعض البيئات العربية اليوم.

---

(١) وليس هذا الإطلاق دقيقًا؛ إذ إنَّ التطرُّف المفضي للإرهاب لم يكن دائمًا نتيجةً للبطالة أو الفقر ـ كما سيأتي ذكره ـ وليست المنطقة العربية هي الأعلى عالميًّا في معدَّلات البطالة، وإنْ كانت عالية. وقد يكون هذا من المبالغات التي يؤكِّد الباحث على تجنُّبها. انظر المقابلة على الموقع:
http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=107&sid=9635662&ty=st&rs=yes (221430/11/h2009/11/10_g).

(٢) انظر: ميشيل تشودوفسكي. عولمة الفقر، ترجمة مُحَمَّد مستجير مصطفى. القاهرة: مجلة سطور، ٢٠٠٠م. ص٣٢٨.

(٣) انظر: أوليفييه روا. أوهام ١١ أيلول: المناظرة الاستراتيجية في مواجهة الإرهاب، ترجمة حسن شامي. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٣م. ص ١٠٤.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

يؤكِّد ذلك شبلي تلحمي بقوله: «ما من أدلَّة على أنَّ الفقر أو الافتقار إلى التعليم يشكِّلان أهمَّ عناصر العنف السياسي، على الرغم من إمكانية حضورهما كعاملين في الحالات المتطرِّفة. فالأسباب الأهمُّ التي تدفع البشر إلى مثل هذه الأفعال وإلى تجنيدهم من قِبَل الجماعات العنيفة هي اليأس والإذلال».(١)

يضيف شبلي تلحمي القول: «من المعروف تاريخيًّا أنَّ أولئك الذين استخدموا العنف لتحقيق غايات سياسية قد أتوا من الطبقات الوسطى والمتعلِّمة، سواء في الشرق الأوسط أم في أيِّ مكان آخر».(٢)

تقول سلوى الخطيب: «إنني أعتقد أنَّ الفقر ليس هو العامل الوحيد الذي يؤدِّي إلى الإرهاب. والحرمان عاملٌ آخر أيضًا. قبل مئة عام، أي قبل اكتشاف البترول، كان معظم الناس في شبه الجزيرة العربية فقراء، وكانوا بالكاد يجدون طعامهم، واعتادوا أنْ يتناولوا وجبةً واحدةً في اليوم. لذلك اضطُرَّ العديد منهم إلى الهجرة إلى سوريا ومصر بحثًا عن عمل. ومع ذلك كانت الجريمة نادرةً جدًّا خلال تلك الفترة لأنَّ معظم الناس كانوا فقراء، قليلٌ من التجَّار كانوا يملكون ثروةً تزيد على ما تملكه الأغلبية العظمى من الفقراء».(٣)

---

(١) انظر: شبلي تلحمي. المخاطر: أمريكا في الشرق الأوسط، عواقب القوَّة وخيار السلام. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م. ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٢) انظر: شبلي تلحمي. المخاطر: أمريكا في الشرق الأوسط، عواقب القوَّة وخيار السلام. المرجع السابق. ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٣) انظر: سلوى الخطيب. الإرهاب: الأسباب والدوافع. ص ٧٤ ـ ٩٧. والنص من ص ٩٠ ـ ٩١. في: مجموعة من المفكِّرين. السعوديُّون والإرهاب: رؤية عالمية. مرجع سابق. ص٥٥٩.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

هجرة أبناء الجزيرة خارجها بحثًا عن لقمة العيش ظاهرة معروفة محلِّيًّا ولها آدابها وأدبيَّاتها،[1] ولم تقتصر على مصر والشام فقط، بل شملت الشرق كالهند وجزر الجنوب الشرقي لآسيا، وإنْ تكن هذه الجهة الأخيرة مختلفة الظروف، وباعثها طلب العيش والتغلُّب على البطالة والفقر،[2] لا بالنهب والسطو والترويع وقطع الطريق، وما عرفوا للإرهاب طريقًا، فقد كانت عقيدتهم الصافية ومروءتهم تحول دون ذلك، فضربوا المثل في الصبر والجلد والاغتراب، ما جعل الناس يحترمونهم ويوقِّرونهم.[3]

الوقفة الثالثة: البطالة والمعلومة

أصبحت المعلومة هي المادَّة الأولية في القرن الحادي والعشرين، وهي أيضًا حسب توفلر ستكون مصدرًا للنزاعات الدولية في المستقبل القريب.[4]

---

(١) انظر: عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم. نجديون وراء الحدود: العقيلات ودورهم في علاقة نجد العسكرية والاقتصادية بالعراق والشام ومصر. بيروت: دار الساقي، ١٩٩١م. ص٣١٢.

(٢) انظر: نوَّاف بن صالح الحليسي. عصر العقيلات: الجذور العربية في مصر والشام والعراق، قطوف على هامش قصصهم في مهاجرهم. الرياض: المؤلِّف، ١٤١٧هـ. ٣٣٨ ص. (سلسلة من تراث نجد مع قوافل تجارة العقيلات؛ ١). وانظر كذلك: إبراهيم المسلَّم. العقيلات. الرياض: دار الأصالة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. ص ٣١٤. وانظر كذلك: عبدالرحمن بن زيد السويداء. عقيلات الجبل. حائل: النادي الأدبي، ١٤١٦هـ. ص٤١٢.

(٣) انظر: إبراهيم المسلَّم. العقيلات. الرياض: دار الأصالة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. ص٥. وانظر كذلك: عبدالرحمن بن زيد السويداء. عقيلات الجبل. حائل: النادي الأدبي، ١٤١٦هـ. ص٤١٢.

(٤) انظر: السيد ولد أباه. اتِّجاهات العولمة: إشكالات الألفية الجديدة. بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١م. ص ٢.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

إنَّ المنطقة العربية بدولها الاثنتين والعشرين تفتقر إلى المعلومة الدقيقة عن سوق العمل مع تفاوت يسير بينها، وعن حجم طالبي العمل من المواطنين العرب، ومدى تأهيلهم وقدراتهم الذاتية على العمل الميداني، ما نتج عنه غموضٌ في تحديد نسبة دقيقة للبطالة، بمفهوم البطالة العلمي الموضوعي الذي سبق الحديث عنه في مطلع هذه الورقة. والإحصاءات الواردة في هذه الورقة تثبت ذلك بوضوح.

هذا على الرغم من تكرار الدعوات إلى إيجاد نظم معلومات العمل ومراكزها وقواعدها المعلوماتية الكفيلة ـ بإذن الله تعالى ـ بالقدرة على صنع القرار في مجال تنمية الموارد البشرية وتهيئتها لسوق العمل في المنطقة، ما يستدعي سرعة التنبُّه إلى ذلك عمليًا بعد أنْ تمَّ التنبُّه إليه نظريًا من خلال توصيات الندوة الإقليمية حول التشغيل في إطار تنمية الموارد البشرية بدول مجلس التعاوُن التي تمَّت بدولة البحرين بالتعاوُن مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة البحرين، ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ٥ ـ ٧/ ٨/ ١٤١٨هـ الموافق ٦ـ ٨/ ١٢/ ١٩٩٧م.[١]

وقد بدأت بعض الدول العربية تُطَوِّر قدراتها على توفير المعلومة في مجال العمل وذلك من خلال إيجاد مشروعات قواعد المعلومات الشاملة عن ظروف العمل وبيئته وسوق العمل وإمكاناته. ويتعاون القطاع الخاص مع هذه المشروعات بتزويد قاعدة المعلومات بما تتطلَّبه من بياناتٍ أوَّلاً بأوَّل.[٢]

---

(١) انظر: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نتائج وتوصيات.. سلسلة توصيات ونتائج الملتقيات العلمية. ع ١٦ (ذو الحجة ١٤١٩هـ ـ أبريل ١٩٩٩ م). ص ٥٣.

(٢) انظر: محمد عبدالله البكر. أثر البطالة في البناء الاجتماعي: دراسة للبطالة في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. مرجع سابق.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مع عدم التهوين من ظاهرة البطالة وارتفاع نسبها على المستويات المحلِّية لا عبرةَ ببعض الأطروحات العُجلى التي أعطت البطالة العربية في المنطقة نسبًا أعلى من الواقع، إذ إنَّها في معظمها لا تتَّكئ على استقراء علمي سليم يطبِّق المفهوم الفنِّي للبطالة.

يتطلَّع الجميع إلى الرقم الحقيقي المبني على أسلوب علمي سليم على مستوى المنطقة العربية، حيث يضع في الحسبان عدَّة متغيِّرات تتدخَّل في النظر إلى البطالة، بما في ذلك حسم النقاش المستمرِّ حول الحدِّ الأدنى لسنِّ الالتحاق بالعمل الذي حدَّدته منظَّمة العمل الدولية بخمس عشرة سنة.[1] مع الأخذ في الحسبان الابتعاد عن المبالغة في ذكر البيانات والنُّسب لمجرَّد أنها تخدم الغرض التهويلي للمشكلة أو التقليل منها لمجرَّد أنها تخدم الغرض التهويني من مشكلة البطالة. والمهوِّنون غالبًا هم المسؤولون الرسميون الذين لا يرغبون في إعطاء المشكلة أكثر مما يحتمل المعالجة. أما المهوِّلون فهم غالبًا الكتَّاب المستقلُّون الذين ينزعون إلى النظرة المتشائمة، فيجلدون ذاتهم ويجلدون الأمَّة عندما يتصيَّدون أعلى الإحصائيات ويمارسون المبالغة في الطرح فيسدُّون الطريق على جهود المعالجة ويصنعون جوًّا من التوتُّر، وهم يحسبون أنهم يُحسنون صنعًا.

يبدو أنَّ تحديد سنِّ العمل يحتاج إلى إعادة نظر ما أخذت دول المنطقة بإلزامية التعليم، وحدَّدت سنواته. ما سيعين ـ بإذن الله تعالى ـ على اتِّخاذ المزيد من الإجراءات النظامية (القانونية) في التصدِّي للبطالة،[2] ومن ثمَّ

---

(١) انظر: عدنان خليل التلاَّوي. القانون الدولي للعمل. مرجع سابق. ص ٥١٩ ـ ٥٣٣.

(٢) أكَّدت مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية، من خلال نشرها للبيانات الإحصائية على موقع الوزارة في الإنترنت، على أن =

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المضي قُدمًا في مشروعات انتقال العمَّال وبرامجها بين البلاد العربية دون النظر إلى سلسلة من الإحباطات الناجمة عن الصعوبات التي تكتنف هذا المشروع، بحيث أصبحت هذه الصعوبات تحدِّياتٍ في طريق التوطين العربي لسوق العمل الذي يؤكِّد واقعه أنَّ الوافد قد سيطر على معظمه في مناطق الجذب، لاسيَّما في المنشآت التجارية الصغيرة تلك التي تعتمد على تجارة التجزئة وتقديم الخدمات، وتمثِّل ما يصل إلى ٩٠٪ من حجم سوق العمل في المنطقة، مَّا أوجد ممارساتٍ غيرَ نظامية (غير قانونية) في هذا الجوِّ غير الطبيعي وغير الصحِّي، الذي ينخر في التركيبة العمَّالية المحلِّية، ما يمكن أنْ يدخل في مفهوم «مافيا سوق العمل».

في الأحوال العادية غير الحال الخليجية التي يسيطر فيها الوافد على معظم سوق العمل يمكن القول إنَّ العامل الوافد في الوقت الذي يسهم فيه في رفع كفاءة الإنتاج وفي زيادة ربحية المؤسَّسات التي يعمل بها، إلا أنَّه يسهم «في الإخلال بعدالة توزيع الدخل في دول الاستقبال، حيث «يرفع» من دخل مالكي مؤسَّسات الإنتاج، و«يضعف» من دخل العمالة المواطنة. ويكون ذلك الاختلال أكثر وضوحًا عندما تترك الأجور لتحدَّد وفقًا لعوامل السوق فقط. وهنا لا بدَّ للدول المعنية من التدخُّل وتصحيح هذا الفشل للسوق، والحدِّ من تأثيراته السلبية على استقرار المجتمع. وهذا أحد

= حجم البطالة في البلاد قد وصل إلى ٩،٦٪، لكن الخبير الاقتصادي، صالح بن محمد الشعيبي لا يرى أنَّها بطالة اقتصادية، بقدر ما هي بطالة هيكلية واجتماعية، لاسيما عند تطبيق المفهوم الفني الموضوعي للبطالة، وذلك في المحاضرة التي ألقاها في كلية الملك فهد الأمنية بالرياض في شعبان ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م)، ضمن فعاليات ندوة الأمن والمجتمع، سوق العمل في المملكة: الواقع والتحدِّيات بعنوان: دراسة عن البطالة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الأدوار المهمَّة التي ستؤدِّيها الحكومات في ظلِّ العولمة، ومن خلال التدخُّل في تشريع وتقنين سوق العمل، خاصَّة في الدول ذات الندرة العمَّالية كدولنا الخليجية».[1]

رغم أنَّ أنظمة (قوانين) العمل في المنطقة لا تتضمَّن التفرقة في الأجور بين العامل المحلِّي والعامل الوافد، إلا أنَّ واقع الممارسة يحتِّم على دول المنطقة ضرورة اقتراب متوسِّط أجور العمَّال المحلِّيين مع متوسِّط أجور العمَّال الوافدين،[2] على اعتبار أنَّ الانطباع أنَّ العمَّال الوافدين يكلِّفون أرباب العمل أقلَّ من المحلِّيين. ويتمُّ الاقتراب لا بإنقاص أجور العمَّال المحلِّيين، الأمر الذي لن يحصل، ولكن برفع كُلفة العامل الوافد، من حيث أجرُه ومن حيث استقدامُه. وفي الوقت نفسه رفع كفاية العامل المحلِّي وتهيئته بالتأهيل والتدريب.

الوقفة الرابعة: البطالة والعولمة

هناك أطروحاتٌ تذكر أنَّ التوجُّه إلى العولمة سيزيد من حدَّة البطالة في العالم كافَّة، وفي الدول المتقدِّمة بخاصة. وهناك من يتوقَّع «بنموٍّ سريع في جزءٍ كبير من العالم الثالث في شرق آسيا وجنوبها، ومن المحتمل في أمريكا اللاتينية. وسوف تحوّل معدَّلات النمو العالية والمستمرَّة نصيبًا ملحوظًا من الإنتاج العالمي إلى الدول النامية الكبرى مثل الصين والهند وإندونيسيا

---

(١) انظر: أحمد هاشم اليوشع. عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية. مرجع سابق. ص ٣٢.

(٢) انظر: أحمد هاشم اليوشع. عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية. المرجع السابق. ص ٧٥.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وكوريا الجنوبية».[1] المتوقَّع أنَّه «بحلول عام ٢٠٢٠م، سوف تمثِّل الدول النامية أكثر من ٦٠٪ من الإنتاج العالمي، في حين تمثِّل الدول الصناعية الغنية أقلَّ من ٤٠٪».[2]

تملك العولمة «إمكانات هائلة لنقل البطالة من مكان إلى آخر؛ فإذا كانت الاستثمارات تتدفَّق على بلد بسبب انخفاض أجور الأيدي العاملة، مثلاً، فإنَّ تلك الاستثمارات تظلُّ على أُهبة الاستعداد للرحيل إلى بلد آخر، تكون الأجور فيه أرخص».[3] لهذا وبسبب العولمة «وعبر نشاطات الشركات المتعدِّدة الجنسية لجأت كثير من الصناعات التحويلية في أوروبا وغيرها إلى الانتقال إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفَّرتها تلك البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من نحو الإعفاءات الضريبية ورخص الطاقة والأرض واليد العاملة، وتحمُّل تكلفة التلوُّث البيئي».[4]

يذكر حسين عبدالهادي في هذا الصدد أنَّ «هناك خطةً لتوزيع الصناعة عالميًّا، واتِّجاهًا واضحًا إلى إبقاء أنواع الإنتاج التي تتطلَّبُ جهودًا علمية أكبر في الدول الصناعية المتقدِّمة، ونقل الأنواع الأقلِّ تعقيدًا والأكثر سكونًا، والتي تتطلَّب جهودًا عضليةً كبرى إلى البلدان النامية، حيث اليدُ العاملة أرخص، وحيث تكون اعتبارات حماية البيئة أقلَّ تشدُّدًا».[5]

(١) انظر: عاطف السيِّد. العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية. د. م: المؤلِّف، ٢٠٠٢م. ص ١١٨ـ ١١٩.

(٢) انظر: عاطف السيِّد. العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية. المرجع السابق. ص ١١٨.

(٣) انظر: عبدالكريم بكَّار. العولمة: طبيعتها ـ وسائلها ـ تحدِّياتها ـ التعامُل معها. عمَّان: دار الأعلام، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م. ص ٩٤.

(٤) المرجع السابق. ص ٩٢.

(٥) انظر: حسين عبدالهادي. العولمة النيوليبرالية وخيار المستقبل. جدَّة: مركز الراية للتنمية الفكرية، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م. ص ٣٥٥.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ظهر في بعض الدول النامية ما يمكن تسميته بمناطق الصناعات التصديرية.«وتضمُّ هذه مئات المصانع التي تصنِّع منتجات الشركات الأجنبية: الثياب التي يشتريها الناس في الشوارع الرئيسة في بريطانيا وفي المراكز التجارية في أمريكا الشمالية وأستراليا: من الأحذية الرياضية الشهيرة غاب إلى نايكي وأديداس وريبوك التي تباع بنحو ١٠٠ جنيه إسترليني للزوج الواحد في شارع أكسفورد بلندن. ويعمل في هذه المصانع عمَّال يتقاضون ما يعادل دولارًا واحدًا في اليوم».[(١)] وقد تدوم ساعات العمل في هذه المصانع إلى ستٍّ وثلاثين ساعة دون ترك المصنع.[(٢)]

قد يؤدِّي هذا الطرح المتشائم إلى الحدِّ من المزيد من الرغبة في الهجرة إلى الدول المتقدِّمة، التي لم تعُد قادرةً على استيعاب المزيد، كما قد يؤدِّي إلى نشوء «عمالة رخيصة» أي ذات أجور منخفضة أو متدنِّية، تهاجر إليها الأعمال، بدلاً من أنْ تهاجر هي إلى مواطن العمل ما يؤثِّر على نوعية الإنتاجية وجودتها.[(٣)]

هذا بدوره وفي الوقت نفسه مؤشِّر خطرٌ بالنسبة للدول المتقدِّمة، لاسيَّما مع هذا التنامي في الحاجة إلى سدِّ النقص في عدد سكَّانها المتراجع،[(٤)] في ضوء

---

(١) انظر: جون بلجر. أسياد العالم الجُدد، ترجمة عمر الأيُّوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣م. ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢) انظر: جون بلجر. أسياد العالم الجُدد. المرجع السابق. ص ٢١.

(٣) انظر: ميشيل تشوسودوفيسكي. عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى. ط ٢. القاهرة: مجلة سطور، ٢٠٠٠م. ص ٧٧ ـ ٧٨. وانظر كذلك: بهاء شاهين. العولمة والتجارة الإلكترونية: رؤية إسلامية. القاهرة: المؤلِّف، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م. ص ٢٨.

(٤) انظر: جاك غودي. الإسلام في أوروبَّا، تعريب جوزف منصور. بيروت: عويدات، ٢٠٠٦. ص ٢٢٣.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تناقُص الهجرة إلى الشمال، الذي يصاحبه التناقُص في التكاثُر المحلِّي، بما يطلق عليه موت الغرب،[1] بحيث يصبح البيض في كلٍّ من أوروبا وأمريكا الشمالية أقلَّ من ٥٠٪ من عدد السكَّان، وتصبح الثقافات الأخرى غير الأوروبية كالثقافة الإسلامية تقترب من الثقافة الغربية القائمة على التقاليد المسيحية ثمَّ اليهودية، فيختلط الأنا بالآخر عندما أصبح الآخر جزءاً من المسرح الغربي،[2] ما أدَّى ولأسباب ثقافية واقتصادية أخرى إلى الالتفاف على قوانين الهجرة، وإعادة النظر فيها، واقتصارها على العمَّال الماهرين (العقول) (Drain Brain)، وليس العمَّال غير الماهرين (السواعد)،[3] مع تشجيع العودة للأسرة «التقليدية» ودعم الإنجاب للوصول إلى الحدِّ الأدنى للبقاء وهو معدَّل ١ , ٢، في مقابل الواقع الذي وصل المعدَّل فيه إلى ٢ , ١، كما تذكر صحيفة الهيرالد تريبيون في عددها ليوم الاثنين ٤/ ٩/ ٢٠٠٦م.

وعن العلاقة الوطيدة بين هجرة العقول العربية والبطالة يؤكِّد الخبير الاقتصادي أحمد النجَّار أنَّ العلاقة وطيدة جدًّا؛ «لأنه ببساطة لولا البطالة ما فكّـر أحد من هذه العقول في الهجرة، لأننا كشعوب عربية لا نحِـب الغربة والهجرة، لكن الظروف الاقتصادية تفرِض علينا أمورًا ربما لا نقبلها في أحيان أخرى، ويكفي أن تعلَـم أن نحو ٥٠٪ من الأطباء العرب و٢٣٪ من

---

(١) انظر: باتريك ج. بوكانن. موت الغرب: أثر شيخوخة السكَّان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب، نقله إلى العربية محمَّد محمود التوبة، راجعه محمَّد بن حامد الأحمري. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م. ص ٥٢٩.

(٢) انظر: جاك غودي. الإسلام في أوروبَّا.. مرجع سابق. ص ٢٢٣.

(٣) انظر موضوع هجرة العقول العربية. ص ٢٢٧ ـ ٢٣٣. في: نجاح كاظم. العرب وعصر العولمة: المعلومات؛ البعد الخامس. بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢م. ص ٣٠٤.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المهندسين و١٥٪ من العُـلماء يهاجرون إلى أمريكا وكندا سنويًا، وللأسف فإنَّ ٥٤٪ من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم، كما يهاجِـر نحو ٢٠٪ من خرِّيجي الجامعات العربية إلى الخارج، بسبب القيود المفروضة على حرِّية البحث العِـلمي والتفكير الحرِّ».[١]

«هذا غير أنَّ ٧٥٪ من المهاجرين العرب من ذوي الشهادات العليا يستقرّون في أمريكا وكندا وبريطانيا، والأخيرة لوحدها تحوي ٣٤٪ من الأطباء العرب المهاجرين، ولَـك أنْ تتخيَّل أنَّ مستوى الإنفاق على البحث العِـلمي في الوطن العربي لا يتجاوز ٢,٠٪ من إجمالي الموازنات العربية، وهذا رقم أقلّ بكثير مقارنة بما يحدث في العالم كلّه، حيث تبلغ في إسرائيل ٢٦٪، وذلك مقارنة بما تُـنفقه أمريكا ٦,٣٪ والسويد ٨,٣٪ وسويسرا واليابان ٧,٢٪ وفرنسا والدنمرك ٢٪».[٢]

هذا بالإضافة إلى بروز ظاهرة الهجرة العمَّالية المعاكسة، حيث أفرزت أحداث يوم الثلاثاء الثاني والعشرين من شهر جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، ظهور شعور بالاضطهاد للعرب والمسلمين ومن في حكمهم في الدول المتقدِّمة، ما جعل العمَّال العرب والمسلمين المهاجرين، وتدخل معهم فئات إثنية وثقافية شرقية أخرى عربية وغير عربية، يبدؤون في إعادة النظر في تقويم وجودهم في البلاد

---

(١) انظر المقابلة على الموقع:
http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=107&sid=9635662&ty=st&rs=yes (221430/11/h2009/11/10_g).

(٢) انظر المقابلة على الموقع:
http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=107&sid=9635662&ty=st&rs=yes (221430/11/h2009/11/10_g).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الغربية والموازنة بين الحقوق التي يحصلون عليها في مقابل ما يتعرَّضون إليه وأسرهم من مضايقات على مستويات اجتماعية من بيئة العمل إلى وسائط التفاعُل الاجتماعي.

هذا بالإضافة أيضًا إلى عوامل الترحيل التي يتعرَّض لها العمَّال العرب والمسلمون ومن يدخل في حكمهم في ضوء الحملة على الإرهاب. لا سيما أنَّ هناك إشاراتٍ «إلى أنَّ العائدين اشتكوا من سوء المعاملة داخل السجون الأمريكية لأصحاب الجنسيات العربية».[1] فأضحى هؤلاء العمَّال ضحايا بريئة للحملة على الإرهاب.[2]

من المهمِّ في ضوء العولمة أنْ يبقى الشأن العمَّالي، من حيث التطوير والحقوق والتنمية بأشكالها، تحت مظلَّة منظَّمة العمل الدولية والمنظَّمات المنبثقة عنها، بدلاً من التدخُّل المباشر من قبل منظَّمة التجارة العالمية، لاسيَّما ما يتعلَّق بإصدار معايير العمل الدولية والإقليمية ومتابعتها.

هذا ما أكَّده المؤتمر الوزاري الأوَّل لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في سنغافورة سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م بأنَّ منظَّمة العمل الدولية هي الجهة المعنية بإصدار المعايير الدولية للعمل ومتابعتها، وجدَّد التزام الدول باحترام هذه المعايير، وأعاد التوكيد على دعم أنشطة منظَّمة العمل الدولية لتعزيز

---

(١) انظر: محمد رؤوف حامد. القفز فوق العولمة. القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٣م. ص ٦٥ ـ ٧٦. (سلسلة اقرأ؛ ٦٨٣).

(٢) انظر: محمد بن عبدالله السلُّومي. ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب. الرياض: مجلَّة البيان، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م. ٣٠٤ ص. (سلسلة كتاب البيان؛ ٦٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المعايير المذكورة، في المؤتمر الوزاري الثالث الذي عقد في سياتل/ الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.[١]

ينبع هذا التوكيد من الاستئثار بالشأن العمَّالي مما تراه منظَّمة العمل الدولية من الخطر في استحواذ منظَّمة التجارة العالمية على «كل شيء»، بما في ذلك تقديمها لفقرة العمل، التي تنزع إلى فرض عقوبات اقتصادية على أحوال اجتماعية، تحتاج الدول إلى الوقت والخبرة في علاجها، مثل تشغيل الأطفال والنساء في أعمال شاقَّة مع تدنِّي الأجور ورداءة بيئة العمل. تلك الفقرة التي لاقت معارضة شديدة من الدول النامية، لما فيها من تدخُّل في الوضع السيادي لهذه الدول، وإنْ احتاجت إلى الخبرة الفنية العمَّالية النابعة من منظَّمة العمل الدولية.[٢]

يُذكر أنَّ تسارُع ظاهرة العولمة ومسارعة الدول العربية للالتحاق بقطار منظمة التجارة العالمية والاستجابة لشروطها في فتح الأسواق العربية أمام السلع والمنتجات الأجنبية المنافسة أدَّى إلى إعلان الكثير من المصانع والشركات الإفلاس، كما يحدث الآن في مصر وغيرها، الأمر الذي يعني اتِّساع ظاهرة البطالة وبشكل أسرع من السابق، وزاد على ذلك مرور العالم بالأزمة الاقتصادية في شهر رمضان المبارك من سنة ١٤٢٩هـ/ سبتمبر ٢٠٠٨م.

---

(١) فهد بن سعد الدوسري، مدى خضوع انتقال وإقامة العمالة الأجنبية وتوطين الوظائف لاتِّفاقيات منظَّمة التجارة العالمية. الرياض: الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. ص ١٠.

(٢) انظر: عاطف السيِّد. العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية. مرجع سابق. ص ١١٩.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

كما أنَّ العولمة ستؤدِّي إلى تفاقُم ظاهرة الهجرة العمَّالية من الدول العربية إلى الخارج، وخاصة في صفوف الكفاءات والخبرات العلمية المتميِّزة، الأمر الذي يعني خسارة مزدوجة. ولعلَّ هذا أحد أسباب مناهضة العولمة.[1]

لم تُخفِ منظَّمة العمل الدولية من بين منظَّمات دولية متخصِّصة هواجسها وتحذيراتها من «خطر العولمة، واندماج الأسواق العالمية، على مستقبل العمَّال، والتي بدأت آثارها تطفو على السطح في زيادة معدَّلات البطالة، وانخفاض الأجور في الدول الأوروبية، إضافة إلى الدول النامية».[2]

توكيدًا على ذلك صدر عن منظَّمة العمل الدولية إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م الذي تضمَّنت فقرته الخامسة عدم جواز استخدام معايير العمل لغايات تجارية حمائية. ويركِّز هذا الإعلان على أهمية تعزيز أربعة مبادئ وحقوق رئيسة في العمل هي:

١ ـ الحرِّية النقابية والإقرار الفعلي بحقِّ المفاوضة الجماعية.

٢ ـ القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي.

٣ ـ القضاء الفعلي على عمل الأطفال.

٤ ـ القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.[3]

---

(١) انظر: جي آر. ماندل. العولمة والفقراء. مرجع سابق. ص ٨٩ ـ ١٢٢.

(٢) انظر: وداد أحمد كسيكو. العولمة والتنمية الاقتصادية: نشأتها ـ تأثيرها ـ تطوُّرها. بيروت: المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢م. ص ١٥٩.

(٣) انظر: سهير العريان. منظَّمة العمل الدولية والإعلان العالمي للحقوق الأساسية في العمل. القاهرة: مجلة العمل، يونيو ٢٠٠٢م. (سلسلة كتاب العمل؛ ٥١٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

كما تمَّ في إطار منظَّمة العمل الدولية تكوين لجنة عالية المستوى خاصَّة بالعولمة تُعنى بإعداد تقارير منتظمة حول الأبعاد الاجتماعية للعولمة، وتتألَّف هذه اللجنة من عشرين شخصية دولية مرموقة من تخصُّصات متعدِّدة.[1]

الوقفة الخامسة: البطالة والخصخصة

إنَّ لجوء الحكومات إلى الخصخصة في مجال الخدمات التي كانت مدعومة، أو تقدَّم مجانًا أو بمقابل زهيد، يحتاج إلى وقت للقبول والإقناع من خلال التوعية ومن خلال التدرُّج في مشروعات الخصخصة، التي تتطلَّب ارتفاعًا ملحوظًا في الخدمات، التي تقدِّمها الحكومات، بما لا يتعارض مع البُعد السيادي لهذه الحكومات، لاسيما أنَّه قد أتى على الناس حين من الدهر توطَّن في نفوسهم أنَّ هذه الخدمات إنما هي من مهمَّات الحكومة.

تظلُّ هناك خدمات غير قابلة للخصخصة، مهما كان حال التوجُّه إليها، خدمات مثل الدفاع والأمن الداخلي والنظافة والصحَّة والنقل والعدالة، فهذه تحتاج إلى هيمنة الدولة عليها هيمنةً كاملةً،[2] وتدخل في مفهوم الأبعاد السيادية للعولمة. لا يتقاطع هذا الطلب الحاسم مع لجوء بعض الحكومات إلى إسناد تشغيل هذه الخدمات إلى القطاع الأهلي، إذ تظلُّ المسؤولية المباشرة في تقديم هذه الخدمات هي مسؤولية الحكومة.

يؤكِّد دارسو الخصخصة أنَّ من أسباب تعثُّرها في الوطن العربي اعتماد المواطن العربي على الحكومة/ الدولة في تقديم الخدمات، حتى مع

---

(١) انظر: تقرير منظمة العمل الدولية حول تكوين الهيئة العليا.

(٢) انظر: عبدالمجيد فرَّاج. استثمار التخلُّف في ظلِّ العولمة. القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠١م. ص ١١٢ـ ١١٣. (سلسلة اقرأ؛ ٦٦٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

دفعه مقابلاً لها، إلا أنَّه يطمئن إلى استمراريتها ونوعيتها وتواضُع كلفتها، ويصعب الخروج من هذا الانطباع، رغم أنَّ النوعية في تقديم الخدمات العامَّة تتأثَّر بالممارسة البيروقراطية للإدارة الحكومية. ثم إنَّ المشروعات والمنشآت الخاصة بدأت مدعومة من الدولة.

ومن ثمَّ فإنَّ القطاع الأهلي في ظلِّ الحماية والدعم «لا يحمل بوضوح سيماء الكفاءة والفعالية والقدرة على المنافسة، كما يفتقد عمومًا إلى خبرة إدارة المشروعات الكبرى، وإلى إمكانية التطوير التكنولوجي، وبالتالي فإنه لا يشكِّل البديل الأفضل للملكية العامة».(١)

إنَّ تطبيق برامج الخصخصة يؤدِّي إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في شركات القطاع الحكومي ومؤسَّساته. إنَّه من الخطورة اللجوء إلى تسريح العمَّال/ الموظفين المواطنين؛ بفعل خصخصة الخدمات التي تقدَّم للمواطن والوافد، وأؤكِّد هذه النقطة؛ لأنَّ هناك طرحًا يجمع بين الخصخصة وتسريح العمَّال، فقد لجأت شركات كثيرة إلى تسريح أعداد ملفتة من موظفيها، خلال السنوات ١٤٢١ـ ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢م: ويذكر تقرير العولمة والتنمية البشرية أنَّ (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) شخص في جنوب آسيا قد انخفضت أجورهم بفعل العولمة.(٢)

قد يكون هذا مبنيًا كذلك على اعتبار أنَّ هناك طرحًا إعلاميًا يؤكِّد على الفائض في الموظفين لدى القطاع العام، وأنَّ الموظَّفين في القطاع الحكومي

---

(١) انظر: محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق. الخصخصة: آفاقها وأبعادها. مرجع سابق. ص ٢٠١.

(٢) انظر: حسن قطامش. العالم في عام: رصد رقمي لأحوال العالم. لندن: المنتدى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، ص ١٣٤ـ ١٣٥. (تحت عنوان افتراس العولمة).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

يمثِّلون البطالة المقنَّعة، وأنَّ إنتاجيَّتهم لا توازي المقابل المادِّي الذي يتسلَّمونه نهاية كلِّ شهر. (النسبة المتفائلة للإنتاجية في القطاع الحكومي ترتفع إلى ٢٥٪). فإذا ما تمَّت مشروعات الخصخصة تطلَّب الأمر إعادة تأهيل أعداد كثيرة من العاملين؛ في سبيل الإفادة منهم في القطاع الأهلي الذي سيتولَّى مهمَّات تقديم الخدمات بمقابل مادِّي مرتفع نسبيًّا لم يتعوَّد عليه المواطن، لا سيما مع توكيد منظَّمة التجارة العالمية على التخلُّص من الدعم الحكومي لمشروعات القطاع الأهلي.

الوقفة السادسة: البطالة في البلاد العربية

لا تتوسَّع هذه الورقة في مناقشة آثار البطالة الاجتماعية، التي تؤدِّي إلى «كثير من التخلخُل الاجتماعي، في صورة تطرُّف سياسي أو ديني أو طائفي، إلى شيوع الاتِّجار وتعاطي المخدِّرات، وإلى مختلف ظواهر العنف والجريمة والإرهاب، وإلى إدمان الخمور والقمار، وإلى مختلف ظواهر الاغتراب، وما عُرف بالهوس والتحرُّر الشبابي».[(١)]

كلُّ هذه القلاقل المخلَّة بالأمن قد تحصل في أيِّ مجتمع متقدِّم أو نامٍ، بما في ذلك المنطقة العربية التي تعدُّ منطقة جاذبة لمثل هذه القلاقل جرَّاء وجود عمَّال وافدين عاطلين عن العمل من إفرازات المتاجرة بالتأشيرات،[(٢)] مع وجود مواطنين عاطلين عن العمل كذلك، في الوقت الذي تملك فيه دول

(١) انظر: حامد عمَّار. مواجهة العولمة في التعليم والثقافة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦م. ص ٩٩.

(٢) انظر: ملحق المتاجرة بالتأشيرات: العلاج بالوقاية في: علي بن إبراهيم النملة. العولمة وتهيئة الموارد البشرية في منطقة الخليج العربية.. مرجع سابق.. ص ١٥١ ـ ١٦٦.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المنطقة القدرة على تقليص هذا الوضع العمَّالي غير الطبيعي بمواصلة الجهود في التقليل من العمَّال الوافدين الزائدين عن الحاجة وضبط السوق العربية، بحيث يعمل العامل فيما استقدُم له بما في ذلك تطبيق أنظمة مكافحة التستُّر التي اشتهرت بها بعض المجتمعات العربية، بالإضافة إلى بعض الأمور الإجرائية العمَّالية التي لا بُدَّ منها والتي تتطابق مع الاتِّفاقيات العمَّالية الدولية والإقليمية وتتوافق مع مواثيق حقوق الإنسان.[1]

الإحصاءات المرفقة في هذه الورقة دليل على أهمية التأهيل، ما يتيح مجالاً واسعًا لاستشراف المستقبل والتخطيط، في ضوء معطيات هذه الإحصاءات. تلك من الأسباب التي تطالب بها الدول منفردةً من خلال مؤسَّساتها المعنية بتنمية الموارد البشرية بالتعليم والتدريب والتأهيل، وتطالب بها مجتمعة من خلال القرارات التي تتبنَّاها منظَّماتها الإقليمية كجامعة الدول العربية ومنظَّمة العمل العربية. وتكاد تجمع الدراسات الوصفية والميدانية على أنَّ التدريب والتأهيل هما عصبا الحدِّ من البطالة، ولا بُدَّ من استحضارهما بصحبة عوامل أخرى كثيرة لمعالجة الفقر.[2]

إذا صحَّت توقُّعات سيَّار الجميل فإنَّ العرب يمرُّون بامتحان يقوم على ضرورة توفير ثلاثين مليون (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) فرصة عمل بدءًا من حلول عام ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م، يتنافس عليها ما يزيد على خمسين مليون

---

(١) انظر: أحمد حويتي وعبدالمنعم بدر ودمبا تيرنو ديالو. علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م. ص ٢٦٧.

(٢) انظر: جي آر. ماندل. العولمة والفقراء، تعريب وليد شحادة. بيروت: الحوار الثقافي، ٢٠٠٤م. ص ٢١ ـ ٤٣.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

(٥٠,٠٠٠,٠٠٠) نسمة من القادمين العرب الجدد. (ذكر سيَّار الجميل الرقم هكذا «نصف بليون»).[١]

يتطلَّب هذا أنْ يكون تعليم الفرد العربي وتدريبه وتأهيله بما يمكِّنه من التنافُس في سوق العمل، في ضوء النزوع إلى العولمة الاقتصادية التي لا تعترف بالجنسيات، والتي أضحت لا ترحِّب بغير المؤهَّلين، الراغبين في العمل والباحثين عنه. وعندما تتوافر هذه العناصر الثلاثة (التأهيل والرغبة والبحث) فإنَّ البطالة في هذه المنطقة ستكون محدودة جدًّا. وسيعود الحال إلى ما كان عليه من قبلُ من تزايُد الطلب على العامل المحلِّي، والاستعاضة به عن العامل الوافد، بحيث تعود العلاقة بين العامل المحلِّي والعامل الوافد إلى علاقة تكامُلية، بدلاً من كونها الآن علاقة تنافُسية، للوافد فيها غالبًا السبق.[٢] لاسيَّما أنَّ دول المنطقة العربية قد اتَّفقت على تناقُل القوى العاملة فيها، بحيث تعدُّ القوى العاملة العربية داخلةً في مفهوم القوى العاملة ذات الأفضلية.

وخوف آخر هو أنْ تفرض العولمة على الدول والمناطق التخلِّي عن مسؤوليات الرفاه الاجتماعي، التي أخذتها الحكومات على عاتقها على مدى القرن الماضي، «مثل تقديم مخصَّصات لأجل الإسكان والرعاية الصحيَّة

---

(١) انظر: سيَّار الجميل. العولمة والمستقبل: استراتيجية تفكير من أجل العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين. عمَّان: الأهلية، ٢٠٠٠م. ص ١١٩ ـ ١٢٠. ويظهر أنَّ هناك خطأً ما في هذه الأرقام، ولم يكتف المؤلِّف بالأرقام، بل كتبها «نصف بليون نسمة من القادمين العرب الجدد في الجيل القادم، فماذا يتطلَّب ذلك كله؟». ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(٢) انظر: أحمد هاشم اليوشع. عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية. مرجع سابق. ص ٧٥.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والتعليم والعجز والبطالة».[1] العجيب أنَّ تستثني منظمة التجارة العالمية عنصري الدفاع والأمن من حكم الدعم والإعانات الحكومية.[2]

لا يزال يحوَّل إلى خارج المنطقة العربية منها سنويًا ما يزيد على مئة مليار ريال سعودي (نحو ثلاثين مليار دولار) على المستوى العربي عامة.[3] هذا الوضع المؤقَّت صَعَّب مشروعات توطين سوق العمل وبرامجه كثيرًا، لاسيَّما مع تنامي عدد السكَّان، وكثرة مخرجات التعليم والتدريب، إذ وُجد عددٌ كبير من طالبي العمل الباحثين عنه المؤهَّلين له من المواطنين، في الوقت الذي تكون الفرص فيه مشغولةً بالوافدين.

إذا أُضيف إلى ذلك مواقف اجتماعية أخرى ذات علاقة بالعادات والتقاليد المحلِّية، غير احتمال وجود ضعف التدريب والتأهيل لدى طالبي العمل من المواطنين، كان كلُّ هذا مدعاة إلى إثارة علامة استفهام حول

---

(١) انظر: أليسون جاغار، وآخرين. الدرجة صفر للتاريخ أو نهاية العولمة/ ترجمة عدنان حسن. اللاذقية: دار الحوار، ٢٠٠٤. ص ١١.

(٢) يؤكِّد فوَّاز عبدالستَّار العلمي أن انطلاقة منظَّمة التجارية العالمية كانت من مؤتمر باريس للسلام الذي عقد بعد الحرب العالمية الأولى في يوم السبت ١٥ ربيع الثاني ١٣٣٧هـ الموافق ١٨ يناير ١٩١٩م، مرورًا باتِّفاقية الجات (١٣٦٦هـ-١٩٤٧م) وتحوُّلها إلى منظَّمة التجارة العالمية سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م. انظر: فوَّاز عبدالستَّار العلمي الحسني. مفهوم العولمة بلغة مفهومة. الرياض: دار المؤيَّد، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م. ص ٣٨ و١٠١.

(٣) أوصلها نبيل جعفر عبدالرضا إلى مئة مليار (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠م. انظر: نبيل جعفر عبد الرضا. العولمة وانعكاساتها على صناعة النفط الخليجية. ص ٩٩-١٦٦. في: مركز دراسات الوحدة العربية. المجتمع والاقتصاد أمام العولمة. بيروت: المركز، ٢٠٠٤م. ص ١٨٤.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تطبيق مفهوم البطالة، المتَّفق عليه من منظَّمة العمل الدولية، على هذه الفئة من طالبي العمل.

مع هذا فلا بُدَّ من الاستمرار في التوكيد أنَّ هذا الوضع الاجتماعي ينبغي أنْ يكون مؤقَّتًا وطارئًا، فلم يكن متجذِّرًا في جيل ما قبل الطفرة، ناهيك عن أنْ يكون متجذِّرًا ثقافيًّا،[1] ولا يمثِّل المستهدف الرسمي والشعبي والإقليمي من سوق العمل، وما سيكون عليه العاملون المواطنون في المنطقة.[2]

الوقفة السابعة: أسباب البطالة العربية

لا يكاد يظهر عمل علمي أو فكري يناقش الفقر أو البطالة أو يناقشهما معًا إلا ويحاول تلمُّس الأسباب المفضية إلى أحدهما أو إلى كليهما. والباحث مقتنع بأنَّ الأبعاد السياسية الراهنة تلقي بظلالها على ظاهرة البطالة بين العرب. ويقود هذا الاقتناع إلى القول إنه من السهولة نظريًّا في ضوء الآمال والطموحات والتطلُّعات التغلُّب على هذه الظاهرة وحصرها في أضيق الحدود، وإنْ لم يمكن القضاء عليها. أخذًا بالحسبان هذا البُعد المهمَّ ينظر إلى أهم الأسباب التي تقف وراء تفاقُم هذه الظاهرة ـ دون المبالغة في الطرح ـ بالنقاط الآتية:

(١) انظر: نشأت جعفر. العمل في الإسلام: الضرورة المهدرة. القاهرة: المؤلِّف، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م. ١٨٨ ص. وانظر أيضًا: إبراهيم بن محمد الحمد المزيني. العمل عند المسلمين: رؤية حضارية. الرياض: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م. ص ١١٧.

(٢) يعرِّج باقر سلمان النجَّار على هذا البعد في الفصل السادس من كتاب: حلم الهجرة للثروة، ويذكر إحصائيات وأرقامًا، تعود إلى سنة ١٩٩٢م، تؤكِّد مفهومَ التستُّر في منطقة الخليج العربية، ما يحمّل المواطنين مسؤولية مباشرة إزاء هذا الوضع المؤثِّر على تهيئة الموارد البشرية المواطنة. انظر: باقر سلمان النجَّار. حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م. ص ١٨٧ ـ ٢٠٤.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١ ـ تقصير خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، وخاصَّة بعد الفورة النفطية مطلع السبعينيات، فقد جاء في دراسة لمركز دراسات الوحدة العربية أنَّ من أبرز مظاهر تقصير خطط التنمية الاقتصادية وقوع معظم الدول العربية تحت وطأة المديونية الخارجية التي وصلت عام ١٩٩٥م، إلى نحو ٢٢٠ مليار دولار، وفي المقابل هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج التي تقدِّرها بعض المصادر بأكثرَ من ٨٠٠ مليار دولار. وكذلك وجود أكثر من ٦٠ مليون أمِّي عربي، و٩ ملايين طفل لا يتلقُّون التعليم الابتدائي، و٧٣ مليوناً تحت خطِّ الفقر، وأكثر من ١٠ ملايين لا يحصلون على طعام كافٍ.

٢ ـ ضعف التخطيط الاقتصادي المنهجي، وضعف تطابُق برامج التعليم في معظم الدول العربية مع الحاجات الفعلية لسوق العمل، علاوة على أنَّ التكوين المنهجي في معظم الدول العربية لم يواكب التطوُّرات التكنولوجية السريعة الجارية في العالم.[(١)]

٣ ـ الإسراع في تطبيق برامج الخصخصة التي تؤدِّي إلى تسريح أعداد كبيرة من العمَّال في شركات القطاع الحكومي ومؤسَّساته.[(٢)] وربَّما أدَّى هذا الإسراع إلى المزيد من التوجُّه إلى العمَّال «الأجانب» عندما يُسند إلى الشركات الأجنبية في ضوء أنظمة الاستثمار الأجنبي.

---

(١) انظر: فنحي قابيل محمد متولِّي. مشكلة البطالة: الأسباب ـ المعوِّقات ـ الحلول. القاهرة: الهيئة المصرية العامَة للكتاب، ٢٠٠٨م. ص٢١ ـ ٣٥.

(٢) انظر: محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق. الخصخصة: آفاقها وأبعادها. دمشق: دار الفكر، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م. ص ٢٠١.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

٤ ـ تقصير معظم برامج التصحيح الاقتصادي التي طبَّقتها الدول العربية بالتعاوُن مع صندوق النقد الدولي في إحداث أيِّ نمو اقتصادي حقيقي، وبنسب معقولة تساعد على التخفيف من مشكلة البطالة، بل على العكس من ذلك ساهمت هذه البرامج في زيادة عدد العاطلين عن العمل، وكذلك إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية.

٥ ـ استنزاف معظم الموارد العربية خلال حقبة ازدهار أسعار النفط في الإنفاق على التسلُّح، وتمويل الحروب التي اندلعت في المنطقة، وبعد ذلك وقوعها في شراك المديونية وخدمتها الباهظة.

٦ـ وهناك أسباب ذات علاقة مباشرة بضعف تنفيذ قرارات منظَّمة العمل العربية الداعية إلى إيجاد آليات لانتقال العمَّال العرب داخل المحيط العربي، والنظر إلى هذه القرارات بمنظور سياسي أكثر من النظر إليها بمنظور فني اقتصادي.

الوقفة الثامنة: البطالة العربية بالأرقام

يورد الباحث عددًا من التقارير المحتوية على إحصاءات، مع التوكيد على تضارب الأرقام من جهة إلى جهة أخرى وما يقال عن التضليل الإحصائي، وشغف بعض الكتَّاب بالأرقام التهويلية التي لا تخدم الغرض بقدر ما تصبُّ عليه مزيدًا من اليأس والقنوط، دون إغفال الحاجة إلى الإفصاح والشفافية لأغراض معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، ما ينعكس على الحال الأمنية بالبلاد العربية.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فوفقًا للتقارير الرسمية العربية ومن بينها التقارير الصادرة عن منظَّمة العمل العربية هناك مؤشِّرات على اتِّساع ظاهرة البطالة وقصور العلاجات التي طرحت حتى الآن، سواء على المستوى القطري أم المستوى العربي، فتقارير المنظَّمة لهذا العام الذي عقدت فيه الدورة الثالثة والخمسين لمجلس إدارتها في القاهرة خلال الفترة من ٢٠ ـ ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٩م ، وقبل ذلك المؤتمر الـ٢٧ للمنظَّمة في مطلع مارس ٢٠٠٩م تقول: «إنَّ عدد الشبان العرب العاطلين عن العمل يبلغ نحو ١٢ مليون شخص يشكلِّون ما نسبته ١٤٪ من القوَّة العربية العاملة التي تبلغ في الوقت الحاضر نحو ٩٨ مليون شخص».(١)

يستنكر التقرير الأوَّل لمنظمة العمل العربية الوضع الراهن بالقول: «منتهى الغرابة حال الوطن العربي الذي يعيش بعضه مرفّـهًا لدرجة الغنى الفاحش، بينما يعيش بعضه الآخر فقيرًا لدرجة العوْز والحرمان، وبين هذا وذاك تجده يحوي بين طياته ١٢ مليون عامل أجنبي، بينما هناك ١٧ مليون مواطن عربي عاطلون عن العمل في وطن يبلغ تعداده ٣٨٨ مليون نسمة».(٢)

ولفت التقرير النظر إلى تدنّي المستويات التعليمية للعاطلين عن العمل وضُعف الخبرة المهنية وضعف التدريب المهني الموجّه لسوق العمل، إضافة إلى ضعف التخطيط وارتفاع نسبة الإناث العاطلات.

وانتقد التقرير الهُوّة الكبيرة القائمة بين دول النفط الغنية التي تحتاج لأيدٍ عاملة كثيرة وتستوردها من الخارج، وخاصة من دول شرق آسيا، وبين

---

(١) انظر: www.alolabor. org. (٢٢/ ١١/ ١٤٣٠هـ ـ ١٠/ ١١/ ٢٠٠٩م).

(٢) انظر: التقرير الأول لمنظمة العمل العربية، الذي أوضح أنَّ حجم البطالة في المحيط العربي ١٤٪ من قوة العمل و٢٥٪ من قوة الشباب. www.alolabor. org. (٢٢/ ١١/ ١٤٣٠هـ ـ ١٠/ ١١/ ٢٠٠٩م).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الدول الأخرى الفقيرة التي تزخر بها الأيدي العاملة، والتي ترفضها الدول الغنِـية بدعوى أنها غير مدرّبة.

وكشف التقرير أنَّ نسبة البطالة بين الشباب في بعض الدول العربية تصل إلى ٦٦٪، وهو ما يؤكِّد أنَّ سياسات التعليم في الدول العربية غير سليمة، ما يتطلّب إعادة النظر فيها ـ بحسب وصف الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى ـ الذي طالب بضرورة تطوير التعليم وإيجاد فُرص عملٍ جديدة، موضِّحًا أنَّ ذلك مرتبط بالانفتاح على العالم الخارجي والاستثمار.[1]

وكان الدكتور إبراهيم قويدر الأمين العام السابق لمنظمة العمل العربية قد أكَّد أنَّ هناك اثني عشر مليون (١٢,٠٠٠,٠٠٠) شاب عربي عاطل عن العمل، في حين يعمل ستة ملايين (٦,٠٠٠,٠٠٠) أجنبي في الوطن العربي،[2] كما أشار إلى وجود أكثر من ٣٠٠ مليار دولار يستثمرها العرب خارج الأقطار العربية، وقال: لو تمَّ استثمار هذه الأموال في الوطن العربي لتمكنّا من تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة والحدِّ من الخسائر السنوية التي تتكبَّدها الدول العربية.

وتوقَّع د. إبراهيم قويدر أنْ يصل عدد الباحثين عن فرص عمل في المنطقة العربية سنة ٢٠١٠م إلى أكثر من ٣٢ مليون شخص، وأضاف أنَّ

---

(١) انظر: سامية خضر صالح. البطالة بين الشباب حديثي التخرُّج: العوامل ـ الآثار ـ العلاج وعلاقتها بالزيادة السكَّانية. القاهرة: الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، ١٩٩٢م. ص ١٧٢.

(٢) في المملكة العربية السعودية وحدها ما يزيد على سبعة ملايين (٧,٠٠٠,٠٠٠) وافد، يمثِّلون ٣٧٪ من عدد السكَّان.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

عدد السكَّان النشطين اقتصادياً سيرتفع من ٩٨ مليون شخص حالياً إلى نحو ١٢٣ مليوناً سنة ٢٠١٠م.

يقول محمد كركوتي: «مع نهاية عام ٢٠٠٩م، سيصل عدد المنضمِّين الجدد للعاطلين على مستوى العالم إلى ٥٩ مليون عاطل (حسب منظمة العمل الدولية). وطبقا للتقديرات المتداولة بلغ مجموع العاطلين في عام ٢٠٠٧م، أكثر من ١٩٠ مليون شخص، وبإضافة ضحايا الأزمة سيرتفع هذا العدد إلى قرابة ٢٥٠ مليونا. ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ هناك دولاً لا توفِّر الأرقام الحقيقية لعاطليها، لأنها لا تطرح أصلا أرقاما حقيقية لاقتصاداتها. في الجهة المقابلة يبلغ المجموع الكلِّي للعاطلين العرب ما بين ١٧ و١٨ مليونا (حسب منظمة العمل العربية)، أي ما يوازي ٢٠ في المائة من مجموع عدد السكَّان. ولمزيد من الصدمة هناك سبع دول عربية في قائمة الدول الثلاثين الأكثر ابتلاء بالبطالة! هذا يعني أنَّ نصيب العرب من «حاصل» مجموع عدد العاطلين الجدد ـ بفعل الأزمة ـ سيكون كبيرا، مع الاعتراف باستحالة تحديد أرقام واقعية للعاطلين السابقين والجدد، لكن في كلِّ الأحوال لن تكون أقلَّ مما هو متداول على الساحة».[1]

ويضيف محمد كركوتي القول: «ومع ذلك فالقضية لا تنحصر فقط فيما هو موجود أو واقعي، بل تكمن في مسألة مواجهة الكارثة. وأقول كارثة، لأنها تضع تحت جناحيها مشكلات معيشية وإنسانية واجتماعية وحتى أمنية، وتؤثِّر بصورة مخيفة في التشكيل الاجتماعي العام وتطوره».[2]

---

(١) انظر: محمد كركوتي. البطالة «بطلة» المستقبل العربي. مجلة المنارة الإلكترونية. ع ٦٣٠ (٢٢/ ١١/ ١٤٣٠هـ ـ ١٠/ ١١/ ٢٠٠٩م).

(٢) المرجع السابق.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

يحتاج العالم العربي إلى ما يقرب من ٥ , ٥ ملايين وظيفة ليس خلال قرن أو عقد من الزمن، بل كل اثني عشر شهرا! وكانت هناك نحو ٣،٥ ملايين وظيفة متاحة أو شبه متاحة قبل الأزمة العالمية، لكن هذه الأخيرة خفضت حجم هذه الوظائف، كما خفضت عدد المؤسَّسات والشركات التي يمكن أنْ تسهم في توفير فرص العمل. وقد ضربت هذه الحقائق عرض الحائط ما اتُّفق على تسميته بـ «العقد العربي للتشغيل ٢٠١٠ ـ ٢٠٢٠م»، ويهدُف هذا العقد إلى خفض البطالة العربية، ليس فقط عن طريق توفير الوظائف، بل من خلال استحداث برامج للتدريب المهني والتطوير الوظيفي ورفع نسبة الملتحقين في التعليم والتدريب المهني، بحدود ٥٠٪ في العقد الثاني من القرن الحالي. هذا هو الجانب «الجميل» من القصَّة. أما الجانب المعتم منها فيتمثَّل في أنَّ الموجود على الساحة لا يزال وسيظل لفترة طويلة أدنى من طموح واضعي المشروعات أو الاستراتيجيات المطروحة.

وطبقا لتقديرات منتدى دافوس الاقتصادي الذي عُقد في الأردن في مايو/ أيار من العام ٢٠٠٩م، فإنَّ عدد العاطلين عن العمل سيبلغ ٨٠ مليون شخص بحلول العام ٢٠١٣م. بينما جاء في «المنتدى العربي للتنمية والتشغيل» الذي انعقد في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨م، أنَّ عدد العاطلين العرب سيصل إلى ٧٠ مليوناً بحلول العام ٢٠١٨م. وعلى الرغم من التفاوت في السنوات والعدد فإنَّ الرقمين التقديرين «يعلنان» عن انفجار محقَّق لـ«قنبلة نووية» مصنوعة من البشر، لا من اليورانيوم المخصَّب! لا سيَّما إذا ما أخذنا في الاعتبار التقديرات بوصول مجموع الكتلة البشرية للعرب في غضون عقد مقبل من الزمن إلى ٣٥٠ مليون نسمة مرتفعا قرابة ٣٠ مليون نسمة عن ما هم عليه الآن!

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وما يزيد في خطورة ظاهرة البطالة ارتفاع معدَّلاتها السنوية التي تقدِّرها الإحصاءات الرسمية بنحو ١,٥٪ من حجم قوَّة العمالة العربية في الوقت الحاضر، حيث تشير هذه الإحصاءات إلى أنَّ معدَّل نموِّ قوَّة العمل العربية كانت خلال الأعوام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧م، نحو ٣,٥٪، وارتفع هذا المعدَّل إلى نحو ٤٪ في الوقت الحاضر، وإذا كانت الوظائف وفرص التشغيل تنمو بمعدَّل ٢,٥٪ سنوياً، فإنَّ العجز السنوي سيكون ١,٥٪، وعليه فإنَّ عدد العمَّال الذين سينضمُّون إلى العاطلين عن العمل سنوياً سيبلغ نحو ١,٥ مليون شخص.

يذكر أنَّ منظَّمة العمل العربية تقدِّر أنَّ كلَّ زيادة في معدَّل البطالة بنسبة ١٪ سنوياً تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلِّي العربي بمعدَّل ٢,٥٪، أي نحو ١١٥ مليار دولار، وهو ما يعني ارتفاع المعدَّل السنوي للبطالة إلى ١,٥ ويرفع فاتورة الخسائر السنوية إلى أكثر من ١٧٠ مليار دولار. وهذا المبلغ يمكن أنْ يوفِّر نحو ٩ ملايين فرصة عمل، وبالتالي تنخفض معدَّلات البطالة في الوطن العربي إلى ربع حجمها الحالي.

وما سيسهم في زيادة معدَّلات البطالة مستقبلاً، وخاصة في الدول العربية ذات الكثافة السكَّانية والمصدِّرة للعمالة، انحسار فرص هذه العمالة في دول الخليج العربية وإحلال العمالة المحلِّية مكانها أو ما يسمَّى بتوطين الوظائف وإحلال المواطنين مكان الوافدين، وفي هذا الإطار تشير دراسة حديثة أعدَّتها منظمة «الأسكوا» إلى أنَّ عدد سكَّان الدول الخليجية الستّ سيصل بحلول العام ٢٠١٠م، إلى نحو ٤٠ مليون نسمة (٦٠٪ منهم من الشباب الراغبين في العمل)، ما سيرفع القوَّة العاملة فيها إلى حدود ٢١ مليون نسمة، وبالتالي تناقُص فرص العمل أمام العمال الوافدين بشكل عام

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والعرب بشكل خاصٍّ، حيث يبلغ مجموع العمالة الوافدة في الوقت الحاضر نحو ٨ ملايين عامل وافد، يؤلِّف العمَّال غير العرب منهم نسبة ٥٨٪.[١]

وتذكر دراسة عن واقع العمَّال في دول الخليج أنَّ نسبتها من واقع القوى العاملة بلغت عام ١٩٩٧م، على التوالي ما يقارب ٩٣٪ في الإمارات و٨٤٪ في الكويت و٧٦٪ في قطر و٦٨٪ في عمان و٦٥٪ في البحرين و٦١٪ في السعودية.

أمَّا بالنسبة لتوزُّع البطالة التي تتركَّز في معظمها في صفوف الشباب فيأتي العراق في المرتبة الأولى بين الدول العربية وبنسبة بطالة تزيد على ٦٠٪ من حجم قوَّة العمل، فيما يأتي في المرتبة الثانية اليمن وبنسبة ٢٥٪ ثم الجزائر ٢١٪ فالأردن ١٩٪ فالسودان ١٧٪ فلبنان والمغرب ١٥٪ فتونس ١٢٪ فمصر ٩٪ وأخيرا سورية ٨٪.

يقول الخبير الاقتصادي أحمد النجَّار: «أصبحنا اليوم نتحدَّث عن حجم مخيف للبطالة يتراوح بين ٢٠ ـ ٢٤ مليون مواطن عربي عاطلين عن العمل، وهذا حسب الدراسات الحكومية، إذ من الممكن أنْ يكون الرقم أكبر من ذلك بكثير، إذ إنَّ التقارير والدراسات الحكومية تغفَل دائمًا العاملين داخل مُحيط الأسرة، وهؤلاء نسمِّيهم في الاقتصاد «العاملين بدون أجر»، فمثلا في مصر هناك ما يقرب من ١٥٪ من عدد السكَّان يعملون بدون أجر، بينما في السودان والجزائر تصِل النسبة إلى ١٧٪، فإذا أضفنا هؤلاء إلى نسبة «البطالة المقنَّعة» فإننا نجد أنَّ عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي يقترِب من ٣٠ مليون مواطن».[٢]

---

(١) انظر: علي بن إبراهيم النملة. العولمة وتهيئة الموارد البشرية في منطقة الخليج العربية. مرجع سابق. ص ١٧٦.

(٢) انظر المقابلة على الموقع: http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSec=t=107&sid=9635662&ty=st&rs=yes (22/11/1430h_10/11/2009g).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الخاتمـــة

يؤثر عن الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفَّان ـ رضي الله عنه ـ قوله: إنَّ الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. وقد أضحى أمر الفقر والبطالة بين أيدي القيادة السياسية العربية، بعد أنْ قامت الجهات الفنية والأكاديمية والبحثية بأداء أدوارها من حيث توفير المعلومة عن الفقر والبطالة وآثارهما على المجتمع العربي. ولا داعي للمزيد من ترديد التوصيات أو الاقتراحات للتعاطي مع هاتين المشكلتين المتلازمتين المؤثِّرتين تأثيرًا مباشرًا على الوضع الأمني بالمنطقة، فقد امتلأت المكتبة العربية والهيئات والمراكز المعنية الرسمية والأهلية بالدراسات والبحوث والتقارير. وبقي دور القيادة السياسية للتغلَّب على بعض الظروف التي تعيق الوصول إلى صيغة توافُقية تكفُل قدرًا من تحقيق المسؤولية الملقاة على عواتق صنَّاع القرار في الحدِّ من الفقر ومن البطالة والقدرة على التخلُّص من البطالة ومن ثمَّ الفقر إلى ٧٥٪ مما هي عليه اليوم، ومن ثمَّ الوصول إلى مبتغيات القيادة السياسية في تأمين المجتمعات من الخوف والترويع والعنف والإرهاب.

هذا هو اقتناع الباحث الذي عايشه لمدَّة من الزمن، وحرص على نشره أو «بيعه» أو «تسويقه» للجهات ذات العلاقة. ويُحجم الباحث عن مزيد من النقاش المتعلِّق بالتوصيات الذي قد تطغى عليه لغة الإحباط المفضي إلى جلد الذات داخل الأمَّة الواحدة، فجلد الذات ومن ثمَّ جلد الأمَّة لا يخدم هذه القضية، ولا يخدم غيرها من القضايا، بل يزيدها تعقيدًا. وكان الله في عون الجميع.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المراجـــع

إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني. نجديون وراء الحدود: العقيلات ودورهم في علاقة نجد العسكرية والاقتصادية بالعراق والشام ومصر. بيروت: دار الساقي، ١٩٩١م.ص ٣١٢.

الأبرش، محمد رياض ونبيل مرزوق. الخصخصة: آفاقها وأبعادها. دمشق: دار الفكر، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م. ص ٢٢٨.

أبو الفحم، زياد. دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي. الإمارات العربية المتَّحدة: ثقافة، ٢٠٠٨م.ص ١٣١.

أحمد، سيِّد عاشور. مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي. القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية، ٢٠٠٨م. ص٢٠٨.

إمارة منطقة المدينة المنوَّرة. البطالة: الأسباب وطرق المعالجة. ط ٢. المدينة المنورة: الإمارة، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م. ص٣٣٤.

أمين، جلال. العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي ١٧٩٨ ـ ١٩٩٨م. بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، ١٩٩٩م. ص٢٠٠.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١م: توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية. القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠١م. ص ٢٥٦.

البكر، محمد عبدالله. أثر البطالة في البناء الاجتماعي: دراسة للبطالة في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت. مج ٣٢ ع ٢ (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بكَّار، عبدالكريم. العولمة: طبيعتها ـ وسائلها ـ تحدِّياتها ـ التعامُل معها. عمَّان: دار الأعلام، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م. ص ١٤١.

بلجر، جون. أسياد العالم الجُدد، ترجمة عمر الأيُّوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣م. ص ٢٠٨.

بوكانن، باتريك ج. موت الغرب: أثر شيخوخة السكَّان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب. نقله إلى العربية محمَّد محمود التوبة، راجعه محمَّد بن حامد الأحمري. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م. ص ٥٢٩.

تشودوفسكي، ميشيل. عولمة الفقر، ترجمة مُحَمَّد مستجير مصطفى. القاهرة: مجلة سطور، ٢٠٠٠م. ص ٣٢٨.

تلحمي، شبلي. المخاطر: أمريكا في الشرق الأوسط، عواقب القوَّة وخيار السلام. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م. ص ٦٢ ـ ٦٣.

التلاَّوي، عدنان خليل. القانون الدولي للعمل: دراسة في منظمة العمل الدولية ونشاطها في مجال التشريع الدولي للعمل. جنيف: المكتبة العربية، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م. ص ٨٤٨.

جاغار، أليسون، وآخرون. الدرجة صفر للتاريخ أو نهاية العولمة، ترجمة عدنان حسن. اللاذقية: دار الحوار، ٢٠٠٤م. ص ٢٠٥.

الجارحي، عبد رب النبي علي أبو السعود. الحلُّ الإسلامي لمشكلة البطالة. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ٢٠٠٤م. ص ١٧٤.

جعفر، نشأت. العمل في الإسلام: الضرورة المهدرة. القاهرة: المؤلِّف، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م. ص ١٨٨.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الجميل، سيَّار.العولمة والمستقبل: استراتيجية تفكير من أجل العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين. عمَّان: الأهلية، ٢٠٠٠م. ص ٤٣٩.

حامد، محمد رؤوف. القفز فوق العولمة. القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٣م. ص ٢٠٨. (سلسلة اقرأ؛ ٦٨٣).

الحسني، فوَّاز عبدالستَّار العلمي. مفهوم العولمة بلغة مفهومة: تجربة المملكة العربية السعودية في منظَّمة التجارة العالمية.الرياض: دار المؤيَّد، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م. ص٨٠٧.

الحليسي، نوَّاف بن صالح. عصر العقيلات: الجذور العربية في مصر والشام والعراق، قطوف على هامش قصصهم في مهاجرهم. الرياض: المؤلِّف، ١٤١٧هـ. ص ٣٣٨. (سلسلة من تراث بجد مع قوافل تجارة العقيلات؛ ١).

حلمي، منى. الحبُّ في عصر العولمة. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٩م. ص١٦٤. (سلسلة اقرأ؛ ٦٤٩).

حويتي، أحمد وعبدالمنعم بدر ودمبا تيرنو ديالو. علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م. ص ٢٦٧.

الخطيب، سلوى. الإرهاب: الأسباب والدوافع. ص ٧٤ ـ ٩٧.في: مجموعة من المفكِّرين. السعوديُّون والإرهاب: رؤية عالمية. الرياض: دار غيناء، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م. ص ٥٥٩.

الدوسري، فهد بن سعد ، مدى خضوع انتقال وإقامة العمالة الأجنبية، الرياض: الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، د. ت. ص ٢٥.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

روا، أوليفييه. أوهام ١١ أيلول: المناظرة الاستراتيجية في مواجهة الإرهاب، ترجمة حسن شامي. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٣م. ص ١١٨.

السلُّومي، محمد بن عبدالله. ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب. الرياض: مجلَّة البيان، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م. ص ٣٠٤ ص. (سلسلة كتاب البيان؛ ٦٣).

السويداء، عبدالرحمن بن زيد. عقيلات الجبل.حائل: النادي الأدبي، ١٤١٦هـ. ص٤١٢.

السيِّد، عاطف. العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية. د. م.: المؤلِّف، ٢٠٠٢م. ص ١٤٣.

شاهين، بهاء. العولمة والتجارة الإلكترونية. القاهرة: المؤلِّف، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م. ص ٢١٤.

شخاترة، حسن وآخرون. البطالة والفقر: واقع وتحديات، الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان/ تحرير خالد الوزني. عمَّان: مؤسسة عبدالحميد شومان، ٢٠٠٠م. ص ٢٦٠.

الصغيِّر، صالح بن مُحَمَّد وعلي بن إبراهيم النملة. مواجهة الفقر: المشكلة وجوانب المعالجة. الرياض: المجلة العربية، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م. ص ٣٨. (سلسلة كتيب المجلة العربية؛ ٩١).

صالح، سامية خضر. البطالة بين الشباب حديثي التخرُّج: العوامل ـ الآثار ـ العلاج وعلاقتها بالزيادة السكَّانية. القاهرة: الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، ١٩٩٢م. ص ١٧٢.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

عبد الرضا، نبيل جعفر. العولمة وانعكاساتها على صناعة النفط الخليجية. ص ٩٩ ـ ١٦٦. في: مركز دراسات الوحدة العربية. المجتمع والاقتصاد أمام العولمة. بيروت: المركز، ٢٠٠٤م. ص ١٨٤.

عبدالهادي، حسين. العولمة النيوليبرالية وخيار المستقبل. جدَّة: مركز الراية للتنمية الفكرية، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م. ص ٢٥٠.

العريان، سهير. منظَّمة العمل الدولية والإعلان العالمي للحقوق الأساسية في العمل. القاهرة: مجلة العمل، يونيو ٢٠٠٢م. (سلسلة كتاب العمل؛ ٥١٤).

عمَّار، حامد. مواجهة العولمة في التعليم والثقافة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦م. ص ٢٧٩.

غودي، جاك. الإسلام في أوروبَّا، تعريب جوزف منصور..بيروت: عويدات، ٢٠٠٦م. ص ٢٢٣.

فان شربنبرغ، نورمان. فرص العولمة: الأقوياء سيزدادون قوَّة، تعريب حسين عمران. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م. ص ٣١٦.

فرَّاج، عبدالمجيد. استثمار التخلُّف في ظلِّ العولمة. القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠١م. ص ١٢٠. (سلسلة اقرأ؛ ٦٦٤).

قطامش، حسن. العالم في عام: رصد رقمي لأحوال العالم. لندن: المنتدى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

كاظم، نجاح. العرب وعصر العولمة: المعلومات؛ البعد الخامس. بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢م. ص٣٠٤.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

كركوتي، محمد. البطالة «بطلة» المستقبل العربي. مجلة المنارة الإلكترونية. ع ٦٣٠ (٢٢/ ١١/ ١٤٣٠هـ ـ ١٠/ ١١/ ٢٠٠٩م).

كسيكو، وداد أحمد. العولمة والتنمية الاقتصادية. بيروت: المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢م. ص ١٥٩.

ماندل، جي آر. العولمة والفقراء/ تعريب وليد شحادة. بيروت: الحوار الثقافي، ٢٠٠٤م. ص ٢١ ـ ٤٣.

متولِّي، فنحي قابيل محمد. مشكلة البطالة: الأسباب ـ المعوِّقات ـ الحلول. القاهرة: الهيئة المصرية العامَة للكتاب، ٢٠٠٨م. ص ١١١.

المركز العربي السويسري لبحوث التشغيل وحقوق الإنسان في العمل. كارثة الفقر في العالم العربي وأثرها في حقوق الإنسان في العمل (الواقع والحلول). جنيف: المركز، د. ت. ص ٣٩ ـ ٥٦.

المزيني، إبراهيم بن محمد الحمد. العمل عند المسلمين: رؤية حضارية. الرياض: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م. ص ١١٧.

المسلَّم، إبراهيم. العقيلات. الرياض: دار الأصالة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. ص ٣١٤.

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نتائج وتوصيات.. سلسلة توصيات ونتائج الملتقيات العلمية. ع١٦(ذو الحجة ١٤١٩هـ ـ أبريل ١٩٩٩م). ص ٥٣.

منظمة العمل الدولية. تقرير منظمة العمل الدولية حول تكوين الهيئة العليا.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

النجَّار، باقر سلمان. حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م. ص ٢١٦.

النملة، علي بن إبراهيم. العولمة وتهيئة الموارد البشرية في منطقة الخليج العربية. ط ٢، الرياض: المؤلف، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م. ص ١٧٦.

النملة، علي بن إبراهيم. فكر التصدِّي للإرهاب: وقفات مع المفهوم والأسباب والأوزار. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م. ص ١١٣.

وردم، باتر محمد علي. العولمة ومستقبل الأرض. عمَّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م. ص ٤٣٧.

ولد أباه، السيد. اتِّجاهات العولمة: إشكالات الألفية الجديدة. بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١م. ص ٢.

اليوشع، أحمد هاشم. عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية. بيروت: المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣م. ص ٣٢.

http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=107&sid=9635662&ty=st&rs=yes .(221430/11/h-102009/11/g).

www.alolabor. org .(٢٢/ ١١/ ١٤٣٠هـ-١٠/ ١١/ ٢٠٠٩م).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الإخراج الفني والطباعة ـ مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ هاتف: ٢٤٦٠٠٤٥

شبكة الألوكة - قسم الكتب